

القاعدة الحادية بعد الستة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

من تعلق به الامتناع من فعل هو متلبس به ، فبادر إلى الإقلاع عنه . هل يكون إقلاعه فعلاً للممنوع منه أو تركاً له ، فلا يترتب عليه شيء من أحكامه^(١) ؟

الإقلاع عن الفعل

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة قريبة المعنى من القاعدة السابقة القائلة : (الدوام على الشيء هل هو كابتدائه أو لا)؟^(٢)

وهذه القواعد تفيد أن من وجب عليه الإقلاع عن فعل ممنوع هو متلبس به وواقع فيه فسارع إلى الإقلاع عن ذلك الفعل ، فهل يكون إقلاعه عن ذلك الفعل وتركه له فعلاً لذلك الممنوع أو يعتبر تركاً له ، ولا يترتب عليه شيء من أحكام فعل ذلك الممنوع .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومساثلها :

إذا جامع في ليل رمضان فأدركه الفجر وهو مجامع فنزع في الحال . ففي إفطاره ووجوب الكفارة عليه خلاف . والأرجح أنه لا يفطر بالنزع ؛ لأنه نوى الخروج من الفعل المتلبس به .

(١) قواعد ابن رجب القاعدة ٥٨ .

(٢) ينظر قواعد الوشريسي ق ١٢ " إيضاح المسالك " .

ومنها : من كان في أرض أو دار مغتصبة ، أو كان لابساً ثوباً مغتصباً أو ثوب حرير ، ثم مشى في الأرض أو الدار للخروج منها وترك الاغتصاب ، فهل يعتبر في مشيه هذا مغتصباً ؛ خلاف .

وكذلك إذا أخذ في نزع الثوب الحريري وخلعه ، أو الثوب المغتصب ، فهل يعتبر فعله هذا داخلاً في إثم لبس الحريري والاغتصاب .

خلاف والأصح لا ؛ لأن الأعمال بالنيّات وهو نوى الخروج من الإثم لا الدخول فيه .

القاعدة الثانية بعد السّتمئة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

من تكلم بكلام هو ظاهر المراد لم تعتبر النية فيه . وإن كان غير ظاهر المراد - لإجمال فيه أو لاشتراك - اعتبر بنية فيه^(١).

وفي لفظ : موجب اللفظ يثبت باللفظ ولا يفتقر إلى النية . ومحتمل اللفظ لا يثبت إلا بالنية^(٢) ، وستأتي قريباً إن شاء الله .

الصريح والكناية - الظاهر والمحتمل

ثانياً : معنى هاتين القاعدتين ومدلولهما :

الكلام إما صريح يدل لفظه على معناه مطابقة وحقيقة ، وإما لفظ كنائي غير صريح يحتمل أكثر من معنى أو يكون مشتركاً بين عدة معان .

فاللفظ الصريح الظاهر المراد منه لا يشترط في ترتب أحكامه عليه وجود النية من المتكلم ؛ لأن لفظه يدل على معناه ، وموجب اللفظ

(١) القواعد والضوابط ص ١٥٦ عن شرح الجامع الكبير للإسبيحاني أحمد بن منصور الحنفي المتوفى سنة ٤٨٠ هـ .

(٢) نفس المصدر ص ١٦١ عن شرح الجامع الكبير لعلاء الدين الأسمندي السمرقندي المتوفى سنة ٥٥٢ هـ .

معناه الذي يدلّ عليه لغة واصطلاحاً . وأمّا إذا كان اللفظ كنايةً يحتمل معنيين أو أكثر أو كان مشتركاً فلا بدّ من ثبوت أحكامه إلى نيّة المتكلّم وقصده منه .

ثالثاً : من أمثلة هاتين القاعدتين ومسائلهما :

إذا قال : بعت أو اشتريت ، فهذا لفظ يدلّ على معناه مطابقة فلا يحتاج إلى نيّة .

ومنها : إذا قال لزوجته : أنت طالق ، أو طلقتك ، فهي تحرم عليه بمجرد تلفّظه ولا يفتقر إلى النيّة ، لأنّ هذا اللفظ صريح في حلّ عقدة الزّوجية شرعاً .

ومنها : إذا قال لعبده : لا يد لي عليك ، أو اذهب حيث شئت ، فهذا كلام محتمل لا بدّ من النيّة معه إذا أراد تحريره أو عتقه .

ومنها : إذا قال لزوجته : اذهبي لأهلك ، أو اخرجي من البيت ، فالكلام محتمل ولا يحمل على إرادة الطّلاق المحرّم إلا بالنيّة .

القاعدة الثالثة بعد الستة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

مَنْ تَمَلَّكَ إِسْقَاطَ الْعَوَضِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ لَهُ ، إِذَا سَلَّطَ عَلَى إِتْلَافِ الْمَعْوُضِ كَانَ تَسْلِيْطُهُ عَلَيْهِ مُتَضَمِّناً إِسْقَاطَ الْعَوَضِ^(١).

إسقاط العوض

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

العَوْضُ : هو البذل عن المعوَّض المتلف أو المستهلك أو المغصوب الهالك .

ولمّا كان العوض من حقّ صاحب المبدل منه المعوَّض فله إسقاطه عمّن وجب عليه .

وبناء على ذلك فمن سلَّط غيره على إتلاف المعوَّض - أي الأصل المملوك لصاحبه - فإنّ تسليط غيره على إتلاف ذلك الأصل يكون متضمناً لإسقاط العوض ؛ لأنّه بتسليط غيره على إتلاف ما يملكه أو جزئه فهذا يعتبر إذناً بالفعل .

ومن كان مأذوناً له بفعل شيء لا يجب عليه ضمانه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا قال مالك العبد لإنسان : اقتله . فقتله . لم يلزم القاتل للمالك

(١) أشباه ابن السبكي ج ١ ص ٣٨٩ .

عوضاً ؛ لأنّ المالك أذن له ، لكن القاتل هنا بغير حقّ ألا يستحقّ العقوبة ، وإن كان لا يجب عليه تعويض العبد للإذن .

ومنها : إذا قال شخص لآخر : اقطع يدي . فإذا قطعها لم يلزمه عوضها . ولكن للإمام تعزيز الاثنين . وفي مثل هذه المسائل خلاف بين المذاهب في لزوم التعويض والعقوبة وعدمها ؛ لأنّه هل الإنسان يملك دمه أو نفسه حتى يسمح ويأذن لغيره باستباحة دمه وقتله؟ وكذلك بالنسبة لأعضائه .

ومنها : إذا قال شخص لآخر ، اذبح بقرتي فذبحها ، فالذابح غير ضامن للعوض للإذن .

ومنها : إذا قال شخص لآخر اهدم حائطي هذا ، فهدمه ، فلا حقّ لصاحبه في التعويض للإذن .

القاعدة الرابعة بعد الستة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

المنتهي متقرر في تعيينه^(١).

وفي لفظ : المنتهي متقرر في نفسه^(٢).

وفي لفظ : المنهى يكون متقرر^(٣).

المنتهي . المنهى

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المنتهي : هو الفعل أو التصرف التي تم وانتهى بشروطه .

فإذا تم الفعل أو التصرف وانتهى بشروطه ، فإن ذلك يعتبر دليلاً وبرهاناً على تأكده وثبوته وتعيينه ؛ لأنه بعد انتهائه صحيحاً لا يمكن إبطاله أو إلغائه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا أقرت المرأة في صحة أو مرض أنها تزوجت فلاناً بكذا - ثم جحدته - أي الزواج الذي أقرت به سابقاً - فإن صدقها الزوج في حياتها يثبت النكاح بينهما ؛ لأن جحودها بعد الإقرار باطل ؛ لأن الإقرار لا يقبل الرجوع في حقوق العباد ، وأما إن صدقها بعد موتها : فعند أبي

(١) المبسوط ج ٢١ ص ١١٣ .

(٢) نفس المصدر ج ١٨ ص ١٤٣ .

(٣) نفس المصدر ج ٢٥ ص ١٥٨ .

يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يثبت النكاح اعتباراً لجانبها بعلة أن النكاح ينتهي بالموت . فمضي المدة ينهيّه ، ولهذا يستحق المهر والميراث - إن لم يوجد الدخول . فيصح تصديق الزوج في حال تقرر وتأكد المقرّ به . كما يصحّ قبل تقررّه . أي قبل الوفاة .

ومنها : إذا مات المرهون - وكان دابة - فقد سقط الدين ؛ لأنّ عقد الرهن انتهى بموت المرهون - لحصول المقصود به - والمنتهى يكون متقدراً في تعيينه . وهذا عند الحنفية ، وعند غيرهم لا يسقط الدين إذا مات الرهن بغير تعدّد من المرتهن .

ومنها : عقد الإجارة ينتهي بمضي المدة .

ومنها : إذا اشترى عبداً فأعتقه ، فإنّ العتق منه للملك المتقرر ؛ لأنّه لو لا تقررّ الملك لما لجاز العتق .

القاعدة الخامسة بعد الستة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

من توقف نفوذ تصرفه أو سقوط الضمان أو الحث على الإذن ، فتصرف قبل العلم به - أي بالإذن - ثم تبين أن الإذن كان موجوداً ، هل يكون كتصرف المأذون له ، أو لا^(١) ؟

التصرف قبل العلم بالإذن

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هناك أمور لا يجوز التصرف فيها بغير إذن من له الإذن ، ومن تصرف بشيء منها قبل الإذن فتصرفه باطل لا يصح . لكن إذا تصوف بأمر ما قبل العلم بالإذن ، ثم تبين أن الإذن كان موجوداً قبل التصوف ، فهل يكون تصرفه تصريف المأذون له العالم بالإذن فيصح . أو لا فلا يصح ؟ خلاف .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا تصرف في مال غيره بعقد أو غيره ، ثم تبين أنه كان قد أذن له في التصرف ، هل يصح أم لا ؟ فيه وجهان . بالصحة وعدمها . ومنها : إذا قال لزوجته : إن خرجت بغير إذني فأنت طالق . ثم أذن لها - ولم تعلم بإذنه - فخرجت . فهل تطلق ؟ وجهان أشهرها -

(١) القاعدة ٦٤ من قواعد ابن رجب .

وهو المنصوص - أنها تطلق ؛ لأنّ المحلوف عليه قد وجد وهو خروجها على وجه المشاققة والمخالفة ؛ ولأنّ الإذن هنا إباحة بعد حظر فلا يثبت في حقها بدون علمها كإباحة الشرع .

ومنها : إذا أذن البائع للمشتري في مدّة الخيار في التصرف ، فتصرف المشتري - بعد الإذن - وقبل العلم به - فهل ينفذ أم لا ؟ يتخرج على الوجهين في التوكيل وأولى .

ومنها : من وكلّ وكيلاً في أمر - وقبل أن يعلم الوكيل بالتوكيل تصرف في ذلك الأمر - فهل يعتبر تصرفه صحيحاً . خلاف على وجهين .

ومنها : إذا غصب طعاماً من إنسان ، ثم أباحه له المالك ، ثم أكله الغاصب غير عالم بالإذن ، فلا ضمان عليه في الأصح .

القاعدة السادسة بعد الستّئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

**مَنْ تَيَقَّنَ بِالْفِعْلِ وَشَكَّ فِي الْقَلِيلِ أَوْ الْكَثِيرِ حُمِلَ
عَلَى الْقَلِيلِ ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقَّنُ^(١) .**

الشكّ

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة تندرج تحت قاعدة (اليقّين لا يزول بالشكّ)
وتتفرّع عليها .

فمن فعل فعلاً متيقناً منه ، ثم شكّ فيما فعله هل هو الأقلّ أو
الأكثر فيجب حمله على الأقلّ لأنّه المتيقّن . بخلاف إذا شكّ فيما عليه
فيجب حمله على الأكثر ؛ لأنّه الذي تبرأ به الذمّة .

ودليل هذه القاعدة الحديث الذي رواه الصّحّابي الجليل عبد
الرّحمن بن عوف رضي الله عنه عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم
حيث قال : سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول : « إذا سها
أحدكم في صلاته فلم يدر أواحدة صلّى أم اثنتين ، فليجعلها واحدة ،
وإذا لم يدر أصلى اثنتين أم ثلاثاً فليجعلها اثنتين ، وإذا لم يدر ثلاثاً
صلّى أم أربعاً فليجعلها ثلاثاً ، ثم يسجد إذا فرغ من صلاته ، وهو

(١) أشباه السيوطي ص ٥٥ ، أشباه ابن نجيم ص ٥٩ ، ترتيب اللالي ١٠٥ أ .

الوجيز ص ١٨٢ مع الشرح والبيان .

جالس قبل أن يسلم سجدين»^(١).

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائله :

الشك في الصلاة ، كما ورد في الحديث أعلاه .

ومنها : من شك في طوافه هل هذا الشوط السادس أو السابع فليجعله السادس ثم يأتي بالسابع .

ومنها : من شك أو شك في ما عليه أو عليها من صيام فليأت بالأكثر الذي تبرأ به الذمة بيقين .

ومنها : إذا كان عليه دين وشك في قدره ، ينبغي لزوم إخراج القدر المتيقن به براءة الذمة .

(١) الحديث ، أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ، ينظر المنتقى أحاديث

١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ .

القاعدة السابعة بعد الستة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

من ثبت له التّخيير بين حقّين ، فإن اختار أحدهما سقط الآخر ، وإن سقط أحدهما ثبت الآخر^(١).

التّخيير

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

التّخيير : معناه التسوية .

فمن خيّر بين حقّين فله اختيار أحدهما ، وإسقاط الآخر . فإن اختار أحدهما سقط الآخر ، وليس له المطالبة به بعد اختياره . وإذا أسقط أحدهما ثبت له الآخر ، وليس له بعد ذلك اختيار الساقط .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا عفا مستحقّ القصاص عن القصاص تعيّن المال - إذا قيل : إن الواجب أحد الأمرين . وإذا عفا عن المال ثبت له القود .
ومنها : إذا اشترى سيّارة وظهرت معيبة - عيباً يوجب الرّد - فاستعملها ، فاستعماله لها دلّ على رضاه بها فسقط حقّه في الرّد والأرش .

ومنها : لو تحجّر مواتاً وطالت مدّته ، ولم يحيه ، ولم يرفع يده

(١) المنثور ج ١ ص ٢٦٢ - وقواعد ابن رجب القاعدة ١١٠ .

عنه ، قال له السلطان : أحي أو اترك .

ومنها : إذا ادّعي عليه فأنكر ، فطلب منه اليمين فنكل قضي عليه بالنكول ، وجعل مقراً ؛ لأنّ اليمين بدل من الإقرار ، فإذا امتنع من البذل حكم عليه بالأصل .

رابعاً : ممّا استثنى من مسائل هذه القاعدة :

من عليه كفارة يمين فهو مخير بين العتق والإطعام والكسوة ، فإذا اختار أحدها ، جاز له قبل التكفير أن يختار غيره .

ومنها : إذا اختار عامل الزكاة أربع حقاقي المئتين من الإبل ،

ثم رجع واختار خمس بنات لبون جاز .

ومنها : إذا اختار المميّز أحد الأبوين دفع إليه ، فلو رجع واختار

الآخر حوّل إليه .

القاعدة الثامنة بعد الستمئة

أولاً : أفاض ورود القاعدة :

مَنْ ثَبِتَ لَهُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ حَقَّيْنِ فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا
سَقَطَ الْآخَرُ ، وَإِنْ أَسْقَطَ أَحَدَهُمَا أَثْبَتَ الْآخَرُ .
وإن امتنع منهما - فإن كان امتناعه ضرراً على
غيره استوفي له الحق الأصلي الثابت له إن كان مالياً -
وإن لم يكن حقاً ثابتاً سقط .
وإن كان الحق غير مالي ألزم بالاختيار .
وإن كان حقاً واجباً له وعليه - فإن كان
مستحقه غير معين حبس حتى يعينه ويوفيه .
وإن كان مستحقه معيناً فهل يحبس ويستوفى منه
الحق الذي عليه ؟ فيه خلاف .
وإن كان حقاً عليه وأمكن استيفاؤه منه
استوفي . وإن كان عليه حقان أصلي وبدل فامتنع من
البذل حكم عليه بالأصل^(١) .

التخير

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة بمعنى سابقتها ولكنها تريد عليها تفصيلاً فليزم

إفرادها .

(١) قواعد ابن رجب القاعدة ١١٠ - والمنثور ج ١ ص ٢٦٢ فما بعدها .

والتفصيل فيما يلي : المخير إن امتنع عن الاختيار فإن له حالات:
 الحال الأولى : أن يكون في امتناعه ضرر على غيره . ففي هذه
 الحال إما أن يكون الحق مالياً ثابتاً ، أو غير ثابت ، فإن كان الحق مالياً
 ثابتاً استوفي له الحق الأصلي . وإن كان الحق غير ثابت سقط
 بامتناعه ، وإن كان الحق غير مالي ألزم بالاختيار .
 والحال الثانية : أن يكون الحق واجباً له وعليه ، فإن كان مستحق
 الحق غير معين . حبس حتى يعيَّنه ويوفيه . وأمّا إن كان مستحقّه
 معيّناً ، فهل يحبس ويستوفى من الحق الذي عليه ؟ خلاف .
 والحق الذي على المخير إن أمكن استيفاؤه منه استوفي .
 وأمّا إن كان عليه حقّ أصلي وبدل فامتنع من البدل حكم عليه
 بالأصل .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

لو أتاه الغريم بدّيئه في محله ولا ضرر عليه في قبضه ؛ فإنّه
 يؤمر بقبضه أو إبرائه ، فإن امتنع قبضه له الحاكم وبرئ غريمه .
 ومنها : لو امتنع الموصى له من القبول والردّ حكم عليه بالردّ
 وسقط حقه من الوصية .

ومنها : لو أسلم على أختين أو أكثر من أربع نسوة وامتنع من
 الاختيار حبس وعزّر حتى يختار .

ومنها : لو أخرجت المعتقة - تحت العبد - الاختيار حتى طالت
 المدة أجبرها الحاكم على اختيار الفسخ أو الإقامة بالتمكين من

الاستمتاع .

ومنها : لو أبى المؤلى بعد المدة أن يفىء أو يطلق فروايتان :

إحداهما يحبس حتى يفىء أو يطلق ، والثانية يفرق الحاكم بينهما .

ومنها : لو حلّ دين الرهن ، وامتنع الرّاهن من توفيته - وليس

ثم وكيل في البيع - باع الحاكم الرهن ووفّى الدين منه .

القاعدة التاسعة بعد الستة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

من ثبت له حق التملك بفسخ أو عقد هل يكون تصرفه فسخاً أم لا ؟ وهل ينفذ تصرفه أم لا ؟^(١).

التصرف

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

إذا تصرف من له حق التملك - فيما يملك - فهل يكون تصرفه في المبيع أو المتعاقد عليه فسخاً أو لا يكون فسخاً ؟ فإن كان تصرفه يفيد فسخ العقد فإن المتعاقد عليه يصبح ملكاً له أو يعود إلى ملكه وينفذ تصرفه فيه .

وإن قيل : إن تصرفه لا يكون فسخاً ، فلا ينفذ تصرفه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

البائع - إن كان له الخيار فيما باعه - إذا تصرف في المبيع - والمراد التصرف الفردي دون علم المشتري - وتصرفه واقع بناء على شرط الخيار له - فإن تصرف البائع في هذه الصورة لا يكون فسخاً للعقد ولا ينفذ . فلو كان المبيع عبداً فأعتقه البائع لا يجوز عتقه في هذه الحال ؛ لأنه غير مالك له في ذلك الوقت إنما له فيه خيار .

أمّا إذا اختاره ثم أعتقه جاز ، فأما دون أن يرد البيع بغير علم

(١) قواعد ابن رجب القاعدة ٥٥ .

المشتري فلا .

ومنها : إذا باع عبداً بأمة أو أمةً بعبد ، ثم وجد بالأمة أو العبد عيباً يوجب الردّ فله الفسخ واسترجاع البذل أو المبيع . وكذلك كلّ السلعة المبيعة إذا علم بعيبها بعد العقد ، وليس له التصرف في عوضه الذي أدّاه ؛ لأنّ ملك الآخر عليه تامّ مستقر . فإذا أقدم وأعتق الأمة أو وطنها ، أو أعتق العبد لم يكن ذلك فسخاً ولم ينفذ عتقه لأنّه أعتق ما هو في ملك غيره .

ومنها : إذا تصرف الشفيع في الشقص المشفوع قبل التملك ، هل يكون تملكاً ويقوم ذلك مقام قوله أو تملكه أو مقام المطالبة عند من أثبت بها الملك ، أو مقام الأخذ باليد عند من أثبت الملك بالتصرف ؟ خلاف .

القاعدة العاشرة بعد الستمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

من ثبت له حق في عين ، وسقط بتصرف غيره فيها ، فهل يجوز للمتصرف فيها الإقدام على التصرف المسقط لحق غيره قبل استئذانه أم لا ؟^(١).

الحق الساقط بتصرف الغير

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الأصل أن من ثبت له حق في عين أنه لا يجوز لغيره التصرف في هذه العين تصرفاً يسقط حق صاحب الحق إلا بعد استئذان صاحب الحق .

ولو كان المتصرف هو صاحب العين ، فإذا حصل التصرف قبل استئذان صاحب الحق فهل يحكم على هذا التصرف بالجواز أو بالبطلان ؟ خلاف في صور .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا رهن عبداً ثم أعتقه . قال : لا يجوز إسقاط حق المرتهن في العبد ، ولو وضع قيمته مكانه ؛ لأن حق المرتهن في عين العبد لا في بدله .

وقال آخرون : يجوز عتقه ويجبر الرّاهن على وضع قيمته مكانه

(١) القاعدة ٥٤ من قواعد ابن رجب .

رهناً أو سداد الدين ؛ لأنّ ما يهّم المرتهن توثيق دينه سواء برهن العبد أو قيمته .

ومنها : إذا كان الرّهن أمةً فلا يجوز للرّاهن وطؤها واستيلادها .

ومنها : إذا كان الخيار للبائع فلا يجوز إسقاطه بتصرّف المشتري في المبيع .

ومنها : إذا أراد أحد المتبايعين مفارقة الآخر في المجلس خشية أن يفسخ الآخر . فيه روايتان : الجواز وعدمه .

القاعدة الحادية عشرة بعد الستة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

من جرى له سبب يقتضي المطالبة بالتّملك هل
يعطى حكم من ملك أو لا^(١) ؟

سبب التّملك

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

سبق بيان مثل هذه القاعدة قريباً تحت لفظ :

(من انعقد له سبب يقتضي المطالبة بالتّملك) .

ينظر القاعدة تحت الرقم ٥٩١ من قواعد هذا الحرف .

(١) إيضاح المسالك القاعدة ١٩ ، إعداد المهج ص ٤٦ .

القاعدة الثانية عشرة بعد السّتمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المنجز لا يحتمل الإضافة^(١).

المنجز والإضافة

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المنجز : أي الأمر أو التصرف الواقع حالاً حاضراً غير مؤجل .
فما كان كذلك فلا يجوز إضافته إلى المستقبل ، لأنه نجز فلا
يجوز التأخير ولا التأجيل .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا قال الولي : زوجتك موليتي فلانة . وقال الخاطب : قبلت
زواجها اليوم غداً . فقد تمّ العقد اليوم ، ولا يقبل التأجيل إلى الغد .
وحتى لو قال : قبلت زواجها غداً . لا يتمّ العقد لا اليوم ولا غداً ؛ لأنّ
عقد النكاح لا يقبل التعليق .

ومنها : إذا قال أنت طالق اليوم غداً . طلقت اليوم .

ومنها : إذا باع سلعة بشرط أداء الثمن حالاً ، فلا يجوز تأجيل
الأداء إلى الغد إلا أن يرضى البائع .

ومنها : إذا قال لعبد أنت حرّ ، عتق في الحال ، ولا يصدق
المولى إذا قال : أردت غداً أو بعد شهر .

(١) المبسوط ج ٦ ص ١١٥ .

القاعدة الثالثة عشرة بعد الستة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

**مَنْ جَعَلَ الْقَوْلَ قَوْلَهُ فِيمَا كَانَ هُوَ خَصماً فِيهِ
وَالشَّيْءَ مِمَّا يَصَحُّ بِذَلِكَ - كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ^(١) .**
وفي لفظ : كل من قبل قوله فعليه اليمين^(١) . وينظر
القاعدة ٢٤٢ من قواعد حرف الكاف .

قول المدعى عليه

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

يكون القول قول من هو متمسك بالأصل أو الظاهر مع يمينه -
كما سبق بيانه - فمن كان القول قوله في الخصومة كان ذلك مع
يمينه ، فإذا حلف سقطت الدعوى ، لكن ذلك مشروط بأن يكون المحلوف
عليه ممّا يصحّ بذله - أي إعطاؤه والتنازل عنه - ليخرج بذلك ما لا
يصحّ بذله ، كالنكاح وأشباهه في أمور لا يحلف عليها .
وكون المحلوف عليه ممّا يصحّ بذله لاحتتمال أن ينكل المدعى
عليه عن اليمين فيقضى عليه بالنكول .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

القول قول الأب أنه أنفق على ولده الصغير مع يمينه .
ومنها : إذا ادعى عليه دعوى مال فأنكر ، ولم يأت المدعى

(١) ترتيب اللالي لوحة ١٠٢ أ ، عن أشباه ابن نجيم ص ٢٢١ .

ببيّنة ، فإنّ القول قول المدّعى عليه مع يمينه على نفي الدّعى .

رابعاً : ممّا استثنى من مسائل هذه القاعدة :

الوصي في دعوى الإنفاق على اليتيم أو رقيقه ، القول قوله بغير

يمين .

ومنها : إذا باع القاضي مال اليتيم . فلا يمين عليه والقول قوله .

ومنها : إذا ادّعى الموهوب له هلاك العين الموهوبة أو اختلفا في

اشتراط العوض ، فالقول قول الموهوب له بغير يمين .

القاعدة الرابعة عشرة بعد الستمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

من جمع في كلامه بين ما يتعلّق به الحكم وما لا يتعلّق به الحكم ، فلا عبرة لما لا يتعلّق به الحكم .
والعبرة لما يتعلّق به الحكم^(١) والحكم يتعلّق به .
تعلّق الحكم

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

سبقت هذه القاعدة ضمن قواعد حرف الهمزة تحت الرقم ٤٧٣ .
وهذه من أصول أبي حنيفة رحمه الله .
وهي بمعنى القاعدة التي سبقت قريباً : (من تصرف فيما يملك
وفيهما لا يملك) .

فمن تكلم بكلام أو تصرف بتصرف يجمع بين شيئين أو أشياء ،
بعضها يتعلّق به حكم الكلام أو التصرف ، وبعضها لا يتعلّق به الحكم ،
فإن العبرة والاعتداد لما يتعلّق به الحكم ويظهر أثره فيه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

قال لزوجته وزوجة جاره : أنتما طالقان طلقـت زوجـته دون
زوجة جاره .

(١) ينظر تأسيس النظر ص ١٨ .

القاعدة الخامسة عشرة بعد الستة

أولاً : أفاضل ورود القاعدة :

مَنْ جَنَى جَنَایَةً فَهُوَ الْمَطَالِبُ بِهَا وَلَا يَطَالِبُ بِهَا
غَيْرُهُ^(١) ، إِلَّا فِي صَوْرَتَيْنِ .

وَفِي لَفْظٍ سَيَأْتِي : مَنْ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْجَنَایَةِ لَا
يَطَالِبُ بِجَنَایَةِ جَانِبِهَا ، إِلَّا فِي فِرْعَيْنِ^(٢) .

الجاني المطالب

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الجناية : مَنْ جَنَى يَجْنِي ، إِذَا أَذْنَبَ ذَنْبًا يُؤْخَذُ بِهِ . المصباح
مادة (جنيت) والقاموس الفقهي (جنى) .

فمضاد القاعدة : أَنْ مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا أَوْ أَجْرَمَ جَرِیْمَةً فَبِهِ حَقٌّ
غَيْرُهُ فَإِنَّمَا عَقُوبَةُ ذَلِكَ الذَّنْبِ عَلَيْهِ لَا عَلَى غَيْرِهِ . إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ أَوْ فِي
صَوْرَتَيْنِ استثناءً . وينظر القاعدة ١٩٥ من قواعد حرف الكاف .

وأدلة هذه القاعدة من القرآن الكريم :

قوله تعالى : . أَلَّا تَنْزِرُ وَازِرَةً وَزَرَ أُخَرَ^(٣) .

(١) أشباه ابن الوكيل ق ١ ص ٥٥٨ ، المجموع المذهب لوحة ٢٦٦ ب ، قواعد
الحصني ج ٤ ص ٢٣٦ ، مختصر ابن خطيب الدهشة ص ٥٦٨ ، أشباه
السيوطي ص ٤٨٧ .

(٢) أشباه ابن السبكي ج ١ ص ٣٩٢ .

وقوله صَلَّى الله عليه وسلّم : « لا يجني جانٍ إلا على نفسه »^(١).

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا قتل شخص آخر عمداً عدواناً فالقصاص من القاتل ولا يقتصر

من غيره .

ومنها : من سرق إنما تقطع يده لا يد غيره .

ومنها : من زنا فإنما يقام عليه الحدّ ، ولا ينوب عنه غيره فيه .

ومنها : من جرح آخر موضحة اقتصر منه لا من غيره .

رابعاً : مما استثنى من مسائل هذه القاعدة :

القاتل خطأ ، فإنّ الدية على العاقلة لا على القاتل ، وكذلك دية

شبه العمد . وإنما على القاتل الكفارة .

ومنها : الصبي المحرم إذا قتل صيداً أو ارتكب موجب كفارة

فالجزاء على الولي لا في مال الصبي .

(٣) الآية ٣٨ من سورة النجم ، والآية ٦٤ من سورة الأنعام ، والآية ١٥ من

سورة الإسراء ، والآية ١٨ من سورة فاطر ، والآية ٧ من سورة الزمر .

(١) الحديث أخرجه أحمد في المسند ج ٣ ص ٤٩٩ وكنز العمال الحديث ٤٠١٠٦ .

القاعدة السادسة عشرة بعد الستئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

من جهل حرمة شيء مما يجب فيه الحدّ وفعله لم
يحدّ ، وإن علم الحرمة وجهل الحدّ أو العقوبة حدّاً أو
عوقب^(١) ، لا انتهاكه حرمة الله تعالى .

الجهل بالحرمة والحدّ

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

دليل هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ

رَسُولًا ۖ ﴾^(٢) .

ومن الأصول المقررة : (أن من شروط التكليف العلم بالمكلف

به) .

فمن لم يعلم ما كلف به لا يحاسب عليه حتى يعلم ، فمن جهل
تحریم ما حرّمه الله تعالى لوجوده بعيداً عن دار الإسلام ، أو أسلم في
دار الكفر ، أو كان في دار الإسلام ويعيش في الصحراء أو الجبال ،

(١) أشباه ابن الوكيل ق ٢ ص ١١٧ ، ٥٣٥ ، المجموع المذهب لوحة ١٣٩ ب ،

أشباه السيوطي ص ٢٠٠ - ٢٠١ ، أشباه ابن السبكي ج ١ ص ٣٨١ ، قواعد

الحصني ج ٢ ص ٢٨٦ ، المنثور ج ٣ ص ٢١٨ .

(٢) الآية ١٥ من سورة الإسراء .

فارتكب بعض ما حرمه الله تعالى في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، فلا يقام عليه حد ولا يعزر .

ولكن إن علم أن هذا الفعل محرّم وجعل العقوبة عليه ، وارتكبه فهو معاقب ولا ينفعه جهله بالعقوبة ما دام قد علم تحرّمه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

من شرب الخمر جاهلاً حرمتها ، فلا يقام عليه حدّ السكر .

ومنها : من جهل أن الزنا محرّم في الإسلام - كمن أسلم في دار

الكفر - فرنا ثم علم بحرمة الزنا فلا يقام عليه حدّ الزنا .

ومنها : من علم أن الخمر حرام في الإسلام ، ولكن جهل أن

شارب الخمر يعاقب بالجلد أو بالحدّ فشربها فيقام عليه الحدّ ؛ لأنّ الجهل بالعقوبة بعد العلم بالتحريم لا يدفع العقوبة .

رابعاً : مما استثنى من مسائل هذه القاعدة :

إذا قتل من يعتقد عدم مكافأته - كحرّ يقتل عبداً ، أو مسلم يقتل ذمياً - ثم تقوم البيّنة بأنّ المقتول قد اعتق أو أسلم ، فهل على القاتل قصاص ؛ قولان : قول بأنّه لا قصاص عليه . وعلى هذا تكون مستثناة ، وهو أضعف القولين .

ومنها : لو شهدا على رجل بقتل فقتل ، ثم رجعا عن شهادتهما ،

وقالا : تعمّدنا الشّهادة الباطلة ، ولكن ما عرفنا أنّه يقتل بشهادتنا ، فلا يجب القصاص في الأصحّ .